الاستفتاء هو الحكم

يحيى علي نوري

□ نقولها هنا للمرة الألف إن الحوار المسئول داخل الأحزاب نفسها كان ولايزال العقبة الرئيسية أمام العديد من الأحزاب في جعلها مستمرة في حالة من اللامبالاة بالحوار الذي تدعي له من وقت لآخر للوقوف أمام القضايا الوطنية العالقة.. ذلك أن ظروف نشأتها الخارجة أصلاً عن كافة قيم الحوار وكذا انعدامه داخل حياتها السياسية والتنظيمية والسيطرة المستمرة للعقليات الشمولية على كافة قضاياها قد جردها تماماً من كافة معاني ومدلولات الحوار وجرها الى أبعد من ذلك من ممارسات ومواقف لا تعكس من قريب إيمانها بالحوار كخيار لتنمية وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

وعليه كي تعود هذه الأحزاب الى قيم ومثل الحوار المسئول فإنها مطالبة أولاً بإثراء الحوار داخلها وفي ذلك شرطية أساسية يجب أن تدركها تماماً وألا تتوقع منها أية خطوة صادقة ومسئولة باتجاه هذا الحوار وعندما تحقق هذه الأحزاب هذه الشرطية فإنها ستكون في بداية الطريق السليمة وأن تقدم نفسها كأحزاب حوارية مؤمنة بقيمة الحوار كأساس متين وقوي لاثبات وجودها ومن ثم تعزيز ادوارها في خدمة الوطن.

ولعل أبرز ما يعكس فظاعة الاهتزاز الكبير الذي تعاني منه هذه الأحزاب من جراء عدم ايمانها بالحوار هو أنها وعند كل دعوة لها الى حوار مسئول نجدها تضع الاشتراطات تلو الاشتراطات قبل دخولها في خوض الحوار وبصورة للأسف الشديد تفقد الحوار أهميته ومأهيته وطبيعته باعتباره وسيلة للوصول الى مواقف مشتركة وليس بالضرورة أن تكون متطابقة ازاء العديد من القضايا الوطنية، وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن أهمية هذا الحوار اذا كان هناك موافقة كاملة من الطرق الذي تحاوره هذه الأحزاب باعتبار هذه الموافقة أن حدثت قد أجهضت تماماً على الحوار وجردته ايضاً من قيمته.

والأغرب من كل ذلك أن أحزاب الاشتراطات المعيقة للحوار تطالب بضرورة التوافق الكامل ازاء مجمل القضايا المطروحة للحوار وهو توافق يفقد المؤسسات الدستورية دورها ومهامها ومسئولياتها الوطنية كمؤسسات تمثل مرجعية دستورية وخاصة منها هنا مجلس النواب المناط بالعديد من المهام الدستورية ذات العلاقة بالقضايا الاستراتيجية للوطن والتي منها هنا بالطبع التعديلات الدستورية التي يحق له النظر فيها ومن ثم الموافقة على عرضها على استفتاء شعبي عام، كخيار ديمقراطي يحترم خيار الأمة صاحبة المصلحة الحقيقية في هذه التعديلات واذا كان التوافق على هذه التعديلات بات يمثل اليوم هدفاً وحيداً للأحزاب المعارضة وخاصة منها أحزاب المشترك فإننا نسألها كم من مرة رصدت فيها حالة توافق بين مختلف الوان الطيف السياسي في كل البلدان ولماذا تلجأ كل دساتير كل دول العالم الى الاستفتاء العام حول قضاياها الاستراتيجية والتي تتطلب الرجوع الى شعوبها لاستبيان رأيها حول مجمل هذه القضايا.

تساؤل لاشك تدرك تماماً أن أحزاب الاشتراطات لا تملك الاجابة عليه لكونها تدرك بفظاعة خطابها وتكتيكها السياسي بشأن التعديلات على الدستور ولكون فاقد الشيء لا يعطيه، فإن الحراك السياسي الراهن نجد أنه لا مخرج من حالة الاختناق التي يعاني منها خاصة على صعيد الدعوة للحوار وعدم القدرة على خوض خطوات مهمة على طريق يستدعي وبصورة سريعة انزال التعديلات الدستورية وكافة القضايا الاستراتيجية الى الاستفتاء العام وفقاً للإجراءات والخطوات التي يتطلبها الدستور الحالي وبأن يجسد الجميع من خلال هذه الخطوة احترام ارادة الأمة وعدم السماح بأي تلاعب على هذه الارادة ومهما كانت المبررات التي يحاول البعض تسويقها بهدف الابتزاز السياسي وتحقيق المكاسب الآنية والضيقة على حساب الحوار وعلى حساب مقدرات شعبنا.

واذا كانت احزاب الاشتراطات عاجزة من ممارسة هذا الحوار والاستمرار في التشدد في مواقفها ازاء كافة موضوعات الحوار فإن عليها حقها في الرفض لهذه التعديلات عبر الاستفتاء العام.. واذا كانت تمتلك القاعدة الشعبية العريقة التي تملكها من الوصول الى رفض التعديلات شعبياً فلها أن تمارس حقها وهذا عبر الأسس والقواعد الدستورية.. أما أن تحاول الاستمرار في وضع الاشتراطات والمطالبة بما ليس لها وفقاً للدستور والقانون فإن ذلك يمثل افظع امتهان للممارسة الديمقراطية وهو امتهان لا ينبغي بأي حال من الأحوال التساهل معه وإنما الرد الطبيعي عليه والموضوعي والمسئول هو العودة الى المرجعية الدستورية كخيار وحيد يعبر عن قناعاتنا المؤمنة بالديمقراطية والحوار وذلك ما نجده يعتمل في كل دول العالم.. وهو ما ينبغي علينا ألا نكون خارج هذا السرب الديمقراطي المؤمن بخيارات الشعوب وحتى لا نظل ندور في حلقة مفرغة.

المشترك إلى أين؟

طه العامري

□ تقف أحزاب اللقاء المشترك أمام منظومة من الاستحقاقات الوطنية التي تضع كل أطراف اللقاء على روزنامة من التحديات يصعب تجاوزها إن لم تسرع هذه الفعاليات بإعادة النظر في خطابها وسلوكها وجملة مواقفها من كل القضايا الوطنية وما يعتمل على الخارطة من تداعيات سياسية تحظى بنصيب الأسد منها كونها تقف خلف كل الأزمات الوطنية وتبعاتها.. ويمثل رحيل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر حالة فراغ في مسار هذه المسميات لما كان يشكل بوجوده من عامل ردع يحول دون تفشي خطاب التهور غير المسئول الذي يأخذ به البعض في المشترك وكان الشيخ الأحمر يلجم بمواقفه الكثير من هؤلاء ليأتي رحيله حاملاً الكثير من المضاعفات السياسية بالنسبة للمشترك الذي قد يتهور الى ساحات الفعل القاصر دون أن يكون هناك ما يردعه أو يبلور مواقفه ويهدّئ من سعار السلوك غير القويم الذي تعودت عليه قيادات في المشترك واتخذته عنواناً للتعبير عن مواقفها السياسية.

فإذا ما فقد المشترك امكانية تحديد مرجعية سياسية فإنه في هذه الحالة يذهب الى دائرة الانفراط التي لا نتمناه له بقدر ما نتمنى لهذه المسميات الارتقاء برسالتها السياسية الى مستوى الحاجة والمصلحة الوطنيتين وما يمكنها من مواصلة مشوارها الوطني ولكن بعيداً عن هذا الخطاب المسعور الذي يمكن أن يكون القبول به سابقاً يندرج في سياق الدور والمكانة اللذين كان يلعبهما الشيخ عبدالله بن حسين في حياته وهذا قطعاً سيكون مختلفاً بعد رحيله، الأمر الذي يتطلب من أحزاب اللقاء المشترك مراعاة هذا الفارق الذي قد يبرز في قدرة الآخر على تحمل نزق خطاب سياسي ليس مسئولاً عن تبعاته في ظل منافسة ديمقراطية مفتوحة ليس فيها استثناء لطرف عن الآخر في نصوص القانون والدستور والتقاليد الديمقراطية المتعارف عليها بمعنى أن أحزاب المشترك مطالبة أن تصلح من خطابها وتعدل من مواقفها وأيضاً تغطي إنْ أمكنها ذلك حالة الفراغ التي تركها رحيل الشيخ، أي أن حاجة المشترك تضاعفت وتراكمت وعليه بالتالي أن يقف أمام ما أصبح عليه بجدية ومسئولية إنْ هو أراد الديمومة والتفاعل مع القضايا الوطنية، مع أن حدسي يجزم بأن مسار التهور ربما يزداد وهذا إنْ حدث كفيل بأن يعصف بمكون المشترك ويمزق نسيجه غير المتجانس أصلاً!!

في هذا السياق أيضاً وبمعزل عن حسابات فإن ما قد يواجهه حزب التجمع اليمني للاصلاح ربما يمثل بحد ذاته نقطة تحول قد لا تسلم تبعاتها التجمع ولا تكفل تماسكه ناهيكم أن اعتبارات أخرى داخلة في هذه الأجندة الاستحقاقية وهي ما يتصل بالعلاقة الداخلية بين مكونات المشترك بعد رحيل الشيخ حيث العلاقة الاصلاحية-الاصلاحية ثم علاقة الاصلاح ببقية أطياف المشترك ثم هناك علاقة كل هؤلاء مع الشركاء الآخرين سواءً تعلق الأمر بالحزب الحاكم والنظام ومؤسساته وأجهزته أو تعلق الأمر ببقية الفعاليات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.. وهذا يجعلنا نتحدث عن مصير المشترك ودوره ورسالته بقدر من القلق والترقب خوفاً عليه لا بدافع من شماتة لكن كل هذا القلق والخوف على مستقبل اللقاء المشترك بالامكان تجنبه إن عملت هذه الفعاليات وفق رؤى ومنطلقات وطنية خالصة وتجنبت الخطاب الكيدي والعدائي الشاذ وتعاملت مع قضايا الوطن وهموم المواطن وفق القيم الديمقراطية التي تغلب مصلحة الوطن على المصالح الحزبية.

اللاجئون في اليمن

بدربن عقيل

□ في البدء ظهرت مشكلة اللاجئين على المستوى الدولي إثر الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م واقناع المجتمع الدولي بالواجب الذي يقع عليه في توفير الحماية للاجئين، وايجاد حلول لمشكلاتهم وبعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م وتفاقم هذه المشكلة أعلنت الأمم المتحدة وفي العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يعتبر البداية الحقيقية للتأصيل القانوني لحركة حقوق الانسان في العالم، حيث خصص الاعلان مادة خاصة بحقوق اللاجئين وانشأت هيئة جديدة ضمن هيئاتها وهي المنظمة الدولية للاجئين.وتعتبر اليمن إحدى الدول المستقبلة للاجئين، وأحد الأطراف المصادقة على اتفاقية ١٩٥١م الخاصة بوضع اللاجئين الى جانب مصادقتها على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان، وبدأت تستقبل جموع اللاجئين منذ نشوب الحرب الصومالية بداية التسعينيات في نهاية القرن العشرين ومازالت، خاصة أن الحدود البحرية المشتركة والقريبة بين الدولتين سهلت توافد اللاجئين، وزيادة عددهم، ناهيك عن لاجئين آخرين من دول القرن الافريقي.

وفي تقرير صدر مؤخراً عن مفوضة اللاجئين في صنعاء أشار الى عدد اللاجئين المسجلين بلغ مع نهاية العام الماضي ٢٠٠٧م، الى ١١٣ ألف لاجئ وأن تدفق اللاجئين الى اليمن يتراوح ما بين ١٢-١٤ ألف لاجئ سنوياً.

فيما تشير مصادر موثوقة أن هذا العدد لا يمثل العدد الفعلي للاجئين الموجودين داخل أراضي الجمهورية اليمنية، فهناك من يقول إن أعدادهم تصل الى حوالي ٥٠٠ ألف والبعض الآخر يقدر العدد بأكثر من ذلك.

ولاشك أن وجود اللاجئين في اليمن يشكل لها أعباء اجتماعية واقتصادية وبرغم ذلك اضطلعت اليمن بمسئوليتها القومية والانسانية واستقبلتهم وأقامت لهم المخيمات وقدمت لهم كل وسائل الرعاية بالتعاون مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة، واستوعبهم سوق العمل الى حد ما.ولكن وفي كل الأحوال لا يمكن للمجتمع الدولي تحميل اليمن فوق طاقتها نظراً لإمكاناتها المحدودة، وفي ظل تزايد تهريب اللاجئين الصوماليين وبطرق غير مشروعة عبر السواحل اليمنية والكوارث التي نسمعها بحقهم بين الحين والآخر وما تشكله من مأساة رهيبة جداً، وأعداد من يصلون الى منافذ متعددة من خلال الساحل اليمني والذي يمتد لأكثر من ٢٥٠٠كم، وعدم التقيد بالتسجيل في مراكز استقبال اللاجئين.

إن رحى الاحتراب والاقتتال في الصومال الشقيق تلقي بآثارها السلبية ومن خلال اللاجئين على اليمن، وغدت أكبر ظاهرة لجوء في عصرنا الراهن تطلق صوت أنين يجب أن يسمعه العالم، ويلتفت اليه، ويبادر الى سد منافذها، وايجاد الحلول الناجحة للمشكلة الصومالية أولاً.. والمساعدة والدعم لليمن لاحتوائها الى حين.

نتاج الذهنية المشتركة..!

توفيق الشرعبي

بما ان المنعطف الذي تمر به الأحزاب والتنظيمات السياسية في مسار التنمية الديمقراطية في البلاد قادر على خلق مرحلة جديدة من النهج الذي اتخذته اذا تخلل هذا المنعطف الحوار الجاد في كل تفاصيله ومجرياته.. بحيث لاتظل دوافع القلق هي المسيطرة على اهتمامات الرأي العام لما يحدث او سيحدث من مهاترات بين القوى السياسية حول قضايا لا يتوجب الوقوف عليها، إلاّ بكامل الوعي السياسي والوطني كي لاتقوم على اثرها تداعيات تجر أطراف الشراكة السياسية الى اتجاهات ذات نهاية مسدودة يصعب بعدها العمل بالحوار على تجاوزها.

إلاّ أن أسوأ الأمور التي علقت في عقليات قيادات المشترك هي الاصرار على الرفض في أغلبية قضايا الحراك السياسي الذي ينتجه الطرف الآخر إن لم يكن جميعها.. وهذا بحد ذاته كاف لاستحضارها الشائبات التي تخللت العملَ السياسي منذ اختيار التعددية منهجاً وسلوكاً.. والبناء على ذلك مسوغات من شأن كثير منها الدفع نحو تصرفات غير مسئولة من قبل انصار أحزاب المشترك ولايكون أمام هذه القيادات حينها إلاّ ان تصدر بياناً تبرر موقفها او تستنكر ما حدث دون الالتفات إلى الاسباب التي لو التفتت إليها فعلاً لوجدت أنها جاءت نتاج ما علق في الذهنية «المشتركية» والاصرار على الاستمرار في رفض أطروحات الآخر او حتى التحاور حياله.

اعتقد جازماً ان قيادات «المشترك» ترتاح لكثير مما يحدث اثر موقفها الرافض للحوار بل وتشجع ذلك وتسعى لاستخدامه كأداة لبث سمومها واهدافها وهذا التصرف سيؤثر سلباً على مستقبل أحزابها على المدى القريب والبعيد.القريب من حيث فتح الطرف الآخر «المؤتمر» ابواب الحوار مع أحزاب وتنظيمات سياسية معارضة غير معترف بها من قبل المشترك، وقد يمتد فتح الابواب امام المنظمات المدنية التي تقودها شخصيات حزبية او مستقلة لها دور قابل للتفعيل في الساحة السياسية..

وعلى المدى البعيد فسيكون عندما تصير هذه التصرفات جزءاً من تاريخ احزاب المشترك او عندما تتحرر بعض تلك القيادات من النظرة الجمعية الضيقة او من سلطان العمل الذاتي.

زد على ذلك ان هذا الاصرار كفيل بخلق خطاب سياسي متشنج لدى قيادات مبتدئة في تلك الاحزاب او غير مفعَّلة فرضها الصمت والتخبط لدى القيادات المسئولة في «المشترك» وهذا بداية لنهاية الاهداف التي اسست عليها هذه الاحزاب وفشلها في سبيل القضية التي وجدت من أجلها..

وما طرحه النائب الاشتراكي صلاح الشنفرة من خطاب سمج اللغة وواهي المعنى في مهرجان الحد يافع ينم عن توجه خطير لـ«المشترك» نفسه ومخل بقواعد اللعبة، ومسيئ للديمقراطية اضافة الى كونه خطاباً غير مسئول يسعى «لجغرفة» القضايا واختلاق الأزمات وتسييس الأخطاء..قد تبدو مهرجانات «المشترك» أمراً سياسياً عبثياً وبالتركيز في ماهيتها وتوقيتها نجدها نتيجة من نتائج «الرفض الشامل» وبديلاً للحوار وسعياً للظهور في ظل ورطة الغياب المفتعل.

لماذا يرفض الحكم المحلي والنظام الرئاسي؟!!

د.صادق المهدي

□ من يظن أن الأمور في الدول والثقافة العربية تنجح بدون تدخُّل مشائخ الدين والقبيلة».. وهكذا حتى تصل الى الرئيس كشخصية مرجعية ثقافياً واجتماعياً – كما هو مطبوع في الوجدان العربي- فإنه واهم أو مكابر أو مخادع لنفسه قبل غيره ومتجاهل للسلوك اليومي واللحظي للفرد والمجتمع على السواء.. الذين دائماً ودوماً يتمركزون حول شخصية مرجعية من نوع ما.. اجتماعية، أسرية، دينية، أو حتى حزبية وتنظيمية بالرغم من أننا نتمنى جميعاً أن تخف وطأة العقلية الأبوية والتقاليد السيئة التي ترافقها كونها تؤثر سلباً على سرعة تقدم المجتمع وتمثل الديمقراطية على مستوى الفرد والبنية الاجتماعية بشكل عام.

لكن ومع ذلك يظل الفرد والمجتمع العربي بما فيه اليمن مجتمعاً أبوي الطابع والثقافة.

واذا كان لابد من الديمقراطية والتنمية رغم صعوبة التخلص من التقاليد الأبوية.. فلماذا لا يتم ذلك وفق اطار سياسي وتنظيمي قريب من سلوك وعقلية المواطن والمجتمع وتركيبته النفسية والذهنية فكلما كان النظام قريباً من طبيعة النفس والذهن والمجتمع.. كلما كانت الفعالية أكبر والطاقة المستخدمة أوفر والنجاح أضمن بما يفيد الوطن والمواطن والتسريع في حل المشاكل والهموم المتزايدة على مستوى المحليات بمسئولية ومشاركة ذاتية حيث تعطي مبادرة الرئيس المواطن فرصة الحكم المحلي المتكامل لتنمية ذاته ومنطقته وحل مشاكله وهمومه في «أقرب سلطة محلية»، هو من يقوم بتحديدها وتعيينها بالانتخابات ويعزلها بالانتخابات ليكون مشاركاً في صناعة الحدث والتنمية والسياسة وبالتالي يكون مسئولاً أمام نفسه بعيداً عن تواكله وعشوائيته.. وعلى هذا الأساس يمكن للديمقراطية أن تعزز من الأسفل الى الأعلى، من القاعدة للقمة، بينما النظام الرأسي الكامل يلعب دور الحارس على السيادة والوطن والمرجع والقاضي العادل بين المحليات.

زاوية حارة

نجّم لي.. ونجمي الأسد

فيصل الصوفي

□ أول كل عام جديد تظهر أخبار المنجمين عن توقعاتهم لما ستحدث من عظائم الأمور في أنحاء المعمورة خلال العام نفسه.. وبعض الناس عندنا يردون منذ «فتح عمورية» أن المنجمين كاذبون ولو صدقوا، كل ما في هذه العبارة من تناقض وعناد!! ومع ذلك يتزاحم كثير منهم عند أبواب المنجمين وباعة عروق الاشجار، ويوبخون من يجادل في عدم مصداقية نبوءة المنجمين، وقبل ألف عام كان منجمون قد تنبأوا بإنهيار وشيك لسور الصين واليوم يتعجب كثيرون كيف أن السور لايزال يقود عجائب الدنيا السبع ومنذ نحو ثلاث سنوات قرأت في كل عام أخبار المنجمين موت زعيم عربي وعن السلام في الشرق الأوسط، وها هو الرجل يدخل العام الجديد للمرة الرابعة وهو في كامل الصحة والعافية، وعملية السلام أبعد ما تكون عليه الآن مما كانت عليه من **الخليل**، الشيء الوحيد الذي يثق بصحته المنجمون القدامى والمعاصرون هو توقعهم أن أناساً كثر يصدقونهم أكثر من أولئك الذين يثقون بأخبار الطقس أو ضبط وزن الرغيف أو تقارير جهاز الاحصاء عن التعداد السكاني وإعلانات وزارة الخدمة المدنية التي تكرر منذ خمس سنوات عزمها على ازالة الازدواج الوظيفي وتطبيق نظام البصمة والصورة.

ويصدق المنجمون عادة في توقعاتهم عن ارتفاع الأسعار خلال العام الجديد والحق يقال ومن الطريف أن الذين يفاجئون بمثل هذه التوقعات يبدون وكأنهم لم يدلفوا حتى أول أمس باب بقالة أو كأنهم قدموا من كوكب آخر وصلوا الى هنا عشية عيد رأس السنة الجديدة.. مع ذلك أهلاً بهم أني أطمع في صنع ذلك المنجم الذي توقع صعود أسعار السلع لكي يثبت مصداقيته بينما المسألة عندنا قانون ولا يحتاج الى نبوءة ولا توقعات ولا منح ولا ذكاء، بل أن مثل هذه «الأدوات» تحتاج اليها الحكومة في ميدان تقليل تأثير ارتفاع الاسعار على السكان، وتجنب مخاطر ذلك، وأن تتوقع مظاهرات واعتصامات واضرابات، وما لم تتحرك من الآن وتحول دون تداعياتها السياسية والأمنية والتي سوف تسطع على الأرض رغم أنف أية حكومة عربية شعارها «نجم لي ونجمي الأسد» ورغم أنف المنجمين التابعين الذين لا يحسنون سوى المجاملة بالكلام «الحالي».

بوضوح

دموية هذا السلام

ابن النيل

□ منذ كان الحديث عن مؤتمر أنابوليس، سواءً قبل أو أثناء أو بعد انعقاده، وقادة كيان العدو يتعمدون إحراج من أرادوا إقناعنا بجدوى ما قد يترتب على مشاركتهم في مثل هذا المؤتمر- كنقطة تحول جاد ومسئول في مسار مفاوضاتهم العقيمة مع مغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل- من نتائج إيجابية من شأنها أن تشكل عنواناً رئيساً لمقدمات وضع نهاية توافقية حاسمة للصراع العربي الصهيوني، ومن ثم.. إحلال السلام والوئام في هذه المنطقة المهمة من العالم..

غير أنه ومنذ ذلك الحين.. لم يلح في الأفق ما يمنح ادعاءاتهم المشار إليها أي قدر من المصداقية لدى الملايين من أبناء أمتنا، ذلك أنهم يتحدثون عن مجرد وهم ليس إلاَّ، وقد استمرأوا حماقة الترويج لهُ استخفافاً بعقولنا، منذ كانت مهانة التسليم بالعجز خياراً استراتيجياً لجميعهم، وليس أدل على ذلك مما تعرض له أشقاء لنا في قطاع غزة المحاصر خلال الأسابيع القليلة الماضية ومايزالون، بفعل ما ترتكبه قوات الاحتلال على مدار الساعة من مجازر دموية بشعة لا تستثني أحداً من بني قومنا هناك، رجلاً كان أم امرأة، طفلاً كان أم شيخاً.

وعلى الجانب الآخر.. نجد ما اصطلح على تسميتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية وقد وقفت عاجزة.. عن مجرد التلويح بتجميد مفاوضاتها مع قادة الكيان العنصري المصطنع، حتى ولو كان ذلك بهدف الاستهلاك الإعلامي، حفاظاً على ما تبقَّى لدى أركانها من ماء الوجه، فليس هناك دليل واحد على حسن نوايا الجانب الصهيوني باتجاه هذا الذي يسمونه سلاماً، اللهم إلا إذا كانوا قد استحدثوا من وراء ظهورنا ما يمكن تسميته بالسلام الدموي على سبيل المثال.

وأذكر هنا.. ما سبق وأن قاله الزعيم الفلسطيني الراحل «ياسر عرفات» ذات يوم من أيام المقاومة والصمود.. من أن دمنا ليس نفطاً ولا ماء، إنما هو ملح الأرض في زمن السلم وبارودها في زمن الحرب، فهل بات الدم العربي في فلسطين التي نحب.. مستباحاً إلى هذا الحد الذي بتنا نلامسه بأم أعيننا يومياً ودون انقطاع؟!، هذا هو السؤال.. وإلى حديثٍ آخر.